

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

النمو الاقتصادي

انعكست التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا وما نتج عنها من تراجع حركة التجارة الدولية وحركة النقل العابر على أداء الاقتصاد الذي يستفيد من تفعيل دور الدولة كمركز لخدمات النقل العابر والخدمات اللوجستية بالبناء على النمو الملموس في حركة التجارة الدولية لبعض دول الجوار. تشير التقديرات إلى انكماش اقتصاد جيبوتي بنسبة 1.5 في المائة عام 2020 بسبب التباطؤ الاقتصادي لتفشي فيروس كورونا.

بذلك يكون النشاط الاقتصادي في جيبوتي قد سجل في عام 2020 انكماشاً هو الأول من نوعه على مدى عقدين نتيجة وباء كوفيد-19، حيث ألحقت إجراءات الإغلاق وتعليق السفر الدولي أضراراً بالغة بقطاعات البناء، والتجارة العامة، والنقل الجوي والبري، والخدمات التي تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية. كما تأثر الاقتصاد بظروف الأوضاع الداخلية وتعرض القرن الأفريقي للكوارث الطبيعية، مثل هجمات الجراد الصحراوي، بما ساهم في مجمله في انخفاض مستويات الإنتاج والاستثمار.

لا تزال التوقعات الاقتصادية على المدى المتوسط إيجابية رغم تأثير وباء كوفيد-19، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل النمو مستويات مرتفعة تتراوح ما بين 5 إلى 6 في المائة في 2021-2022، مدفوعاً بالانتعاش المتوقع للنشاط الاقتصادي لدى بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين، مما سيعزز عمليات إعادة التصدير في المنطقة الحرة وصادرات النقل والخدمات اللوجستية، وخدمات الاتصالات، كما يتوقع أيضاً أن تعزز مشاريع البنية التحتية الجارية زخم النمو. تسعى الحكومة إلى تعزيز مكانة جيبوتي كمركز إقليمي للتجارة الدولية والأنشطة اللوجستية من خلال توجيه الاستثمارات العامة إلى قطاع البنية الأساسية عبر تعزيز الإنفاق الحكومي الممول من خلال الاقتراض سواء من الصين أو من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات في منطقة التجارة الحرة وخطوط أنابيب المياه والسكك الحديدية التي تربط بين جيبوتي وإثيوبيا .

تعتمد قدرة الدولة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية على مدى تنفيذ الإصلاحات الخاصة ببيئة الأعمال التي ساهمت في تحسين مكانة جيبوتي في مؤشر تيسير أداء الأعمال للبنك الدولي من المرتبة 171 إلى في عام 2018 إلى المرتبة 99 في عام 2019، وهو ما يستلزم الاستمرار في بذل المزيد من الجهود على صعيد ضمان الالتزامات التعاقدية وحقوق المستثمرين.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.9 في المائة خلال عام 2021. أما بالنسبة لعام 2022 فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.4 بالمائة.

التطورات النقدية والمصرفية

لم يتخذ البنك المركزي إجراءات واسعة لتيسير السياسة النقدية في ضوء صغر حجم القطاع المالي. تركز جهود البنك المركزي على تعزيز الرقابة المصرفية، وعلى تطوير أداة الاحتياطي الإلزامي وتعزيز إجراءات إدارة المخاطر من خلال تحسين توفر المعلومات الائتمانية.

التطورات المالية

شهدت الموازنة العامة للدولة عجز بحدود 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 نتيجة للانخفاض الكبير للإيرادات الحكومية وزيادة مستويات الإنفاق العام لمكافحة انتشار المرض وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية والاجتماعية. من المرتقب تحسن الأوضاع المالية خلال أفق التوقع خاصة في ضوء تحسن مستويات التجارة الدولية

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: جيبوتي

وهو ما سيدعم إيرادات الرسوم الجمركية وأرباح إعادة التصدير والشحن وإيرادات الخدمات اللوجستية، إلا أن الإعفاءات الضريبية واسعة النطاق الممنوحة لمشروعات الاستثمار الأجنبي ستحد من الزيادة في مستوى الإيرادات. من جانب النفقات من المتوقع أن تستمر عند مستويات مرتفعة في ظل الحاجة لمواصلة الإنفاق الاجتماعي لاسيما على تعزيز الإنفاق الصحي وتوفير اللقاحات، علاوة على ارتفاع مستويات خدمة الدين. بناء على ما سبق، من المتوقع انخفاض مستويات عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ليُدور حول مستوى 3.5 في المائة خلال أفق التوقع. وسيكون استمرار الدعم من المؤسسات المتعددة الأطراف أمراً حاسماً في مساعدة البلاد على تمويل عجزها المالي في 2021-2022، على خلفية الأثر الاقتصادي للجائحة.